الأمم المتحدة

A/RES/62/209

Distr.: General
11 March 2008

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون
البند ٥٩ (ج) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/62/424/Add.3*)]

٢٠٩/٦٢ - التعاون فيما بين بلدان الجنوب

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قرارها ١٣٤/٣٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ الذي أقرت فيه خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية[(١)]،

وإذ تشير إلى قراريها ٢٧٠/٥٧ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ و ٢١٢/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ والقرارات الأخرى ذات الصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب،

وإذ تشير أيضا إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(٢)]،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢٥٠/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ الذي حثت فيه مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة على أمور عدة منها أن تدمج في برامجها ومن خلال الأنشطة التي تضطلع بها على المستوى القطري ومكاتبها القطرية طرائق لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب،

وإذ تشير إلى قرارها ٩٦/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بشأن عقد مؤتمر للأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وإذ ترحب بالتأييد الذي أعرب عنه لعقد مؤتمر للأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وإذ تسلم بتعاظم دور الأمم المتحدة في دعم الأنشطة المضطلع بها في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية،

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس آيرس، ٣٠ آب/أغسطس - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.78.II.A.11 والتصويب)، الفصل الأول.

(٢) انظر القرار ١/٦٠.

وإذ تحيط علما بالمبادرات الواردة في برنامج عمل هافانا الذي اعتمده مؤتمر قمة بلدان الجنوب الأول[٣] وإطار عمل مراكش المتعلق بتنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب[٤] وخطة عمل الدوحة[٥]،

١ - **ترحب** بتقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب عن دورتها الخامسة عشرة وبالمقررات المتخذة في تلك الدورة[٦]؛

٢ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب[٧]؛

٣ - **تؤكد** أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، باعتباره عنصرا مهما من عناصر التعاون الدولي من أجل التنمية، يتيح فرصا حقيقية للبلدان النامية في سعيها الفردي والجماعي إلى تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة؛

٤ - **تؤكد أيضا** أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلا عن التعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب، بل إنه عنصر مكمل له؛

٥ - **تشدد** على أنه على الرغم من التقدم المحرز في هذا المجال، يلزم بذل المزيد من الجهود لفهم نهج التعاون فيما بين بلدان الجنوب وإمكاناته بشكل أفضل من أجل تعزيز فعالية التنمية بوسائل، منها تنمية القدرات الوطنية؛

٦ - **تشجع** المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، على دعم جهود البلدان النامية بعدة وسائل، من بينها التعاون الثلاثي؛

٧ - **تشجع** المبادرات والترتيبات، بما في ذلك الآليات المشتركة بين القطاعين العام والخاص، المضطلع بها في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون بين البلدان النامية في مجالات شتى، منها مكافحة الفقر والجوع والحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والعلوم والتكنولوجيا والبيئة والثقافة والصحة والتعليم والتنمية البشرية؛

٨ - **تدعو** اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى النظر، حسب

---

(٣) A/55/74، المرفق الثاني.

(٤) A/58/683، المرفق الثاني.

(٥) A/60/111، المرفق الثاني.

(٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والستون، الملحق رقم ٣٩ (A/62/39).

(٧) A/62/295.

الاقتضاء، في اتخاذ تدابير لزيادة تعزيز الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفها كيانا مستقلا وجهة تنسيق للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في منظومة الأمم المتحدة، لتمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها كاملة، وبخاصة عن طريق تعبئة الموارد من أجل النهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب بوسائل، منها التعاون الثلاثي؛

٩ - **تسلم** بضرورة مواصلة تقييم التقدم الذي أحرزه جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في دعمه للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبخاصة عن طريق إتاحة الموارد للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وحشد الموارد التقنية والمالية للتعاون الثلاثي، وكذلك إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في عمل صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة في هذا الميدان؛

١٠ - **تسلم أيضا** بضرورة حشد موارد إضافية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتدعو، في هذا الصدد، الجهات المانحة، بما فيها الدول الأعضاء، إلى الإسهام بسخاء في صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وصندوق بيريز غيريرو الاستئماني للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، وفقا لقرارها ٥٧/٢٦٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢؛

١١ - **تؤكد من جديد** أن أنشطة الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب سيتواصل تمويلها من الموارد العادية المتوافرة، وتشجع الوحدة الخاصة على استكشاف مبادرات مكثفة ومبتكرة وإضافية لحشد الموارد والاضطلاع بها لاجتذاب المزيد من الموارد، المالية والعينية على حد سواء، لتكميل الموارد العادية والأموال الأخرى من أجل الأنشطة التي يشملها التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

١٢ - **تشجع** جميع الدول الأعضاء على تعميق التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتكثيفه وتعزيزه بجميع جوانبه بوسائل، منها التعاون الثلاثي، باعتبار ذلك عملية مستمرة وحيوية يضطلع بها للمساعدة في التصدي للتحديات التي تواجهها بلدان الجنوب، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تمر بمرحلتي ما بعد انتهاء الصراع والأزمات؛

١٣ - **تسلم** بضرورة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وزيادة تنشيطه، وتقرر، في هذا الصدد، عقد مؤتمر رفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية[1]، في موعد لا يتجاوز النصف الأول من عام ٢٠٠٩،

وتطلب أن يعهد رئيس الجمعية العامة إلى رئيس اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب بالقيام بالمشاورات الضرورية مع الدول الأعضاء للإعداد للمؤتمر المقترح، حتى تتخذ الجمعية في دورتها الثانية والستين مقررا بشأن طبيعة المؤتمر وموعده وأهدافه وطرائقه، بالاستعانة بآليات التنسيق القائمة لمنظومة الأمم المتحدة؛

١٤ - **ترحب** بالعرض السخي الذي تقدمت به حكومة الأرجنتين لاستضافة مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

١٥ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والستين البند الفرعي المعنون ''التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية''، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليها في تلك الدورة تقريرا شاملا عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٧٨
١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧